



ترجمة الملخص التنفيذي لنتائج تقرير تدقيق الجودة المؤسسية

لكلية العلوم التطبيقية بعبري

١. نظرة عامة حول عملية تدقيق الجودة المؤسسية

يوثق تقرير تدقيق الجودة المؤسسية المنشور باللغة الانجليزية (ويشار له لاحقاً بـ "التقرير") الاستنتاجات التي توصلت إليها عملية تدقيق جودة كلية العلوم التطبيقية بعبري، حيث يعلّق على رسالة الكلية ورؤيتها، ومدى ملاءمة وفاعلية أنظمتها المؤسسية المختلفة في تحقيق هذه الرؤية والرسالة.

ويعد تدقيق الجودة المؤسسية المرحلة الأولى من عملية الاعتماد المؤسسي التي تقوم بها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، والمكوّنة من مرحلتين متعاقبتين هما: "تدقيق الجودة المؤسسية" و"التقويم مقابل المعايير المؤسسية". وقد تم تصميم عملية تدقيق الجودة المؤسسية لتحقيق هدفين أساسيين هما: تظمين الرأي العام بخصوص جودة أنشطة كلية العلوم التطبيقية بعبري، إلى جانب توفير التغذية الراجعة البناءة لمساعدة الكلية، ودعم جهودها المتواصلة للتحسين.

وقد بدأت عملية تدقيق الجودة المؤسسية لكلية العلوم التطبيقية بعبري مع قيام الكلية بإجراء دراسة ذاتية شاملة تضمنت رسالتها ورؤيتها وأنظمتها، ثم تم تلخيص نتائج تلك الدراسة وإدراجها ضمن وثيقة الدراسة الذاتية التي قدمتها الكلية في ٣١ يناير ٢٠٠٩م لمجلس الاعتماد. بعدها قام المجلس بتشكيل فريق تدقيق الجودة المؤسسية من مراجعين محليين ودوليين من ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة؛ لتدقيق جودة الكلية (انظر القسم ٤).

وبعد مراجعة وثيقة الدراسة الذاتية والوثائق المساندة التي قدمتها الكلية، عقد فريق التدقيق أول اجتماع رسمي له - تم الاتصال بالمراجعين الدوليين عن طريق الهاتف- لمناقشة وتدوين النتائج الأولية التي توصل إليها، وذلك في ١٥ مارس ٢٠٠٩م. وإثر ذلك، قام رئيس الفريق، ومديرة عملية المراجعة، بزيارة الكلية (الزيارة التخطيطية) بتاريخ ٦ إبريل ٢٠٠٩م؛ لاستيضاح بعض الأمور وطلب معلومات إضافية، وكذلك لعمل الترتيبات الضرورية للزيارة التدقيقية. بعدها، وكجزء من عملية التدقيق، وجه الفريق دعوة عامة إلى كل من لديه ملاحظات وطروحات حول جودة مختلف أنشطة الكلية للتقدم بها خطياً للهيئة. واستلم الفريق أطروحتين بهذا الخصوص، تم أخذهما في الاعتبار في عملية التدقيق.

قام الفريق إثر ذلك بزيارة ميدانية (الزيارة التدقيقية) للكلية في الفترة من ٣ إلى ٥ مايو ٢٠٠٩م، حيث التقى خلالها بما يقارب مائة وثلاثين شخصاً، بمن فيهم أعضاء من مجلس إدارة الكلية والأساتذة

وعدد من الطلبة، بالإضافة إلى بعض الجهات ذات العلاقة من داخل الكلية وخارجها. كما قام الفريق أثناء تلك الزيارة بجولة تفقدية شملت بعض مرافق الكلية، وأطلع على عدد من المواد والوثائق الإضافية أثناء الزيارة. ولم يأخذ فريق التدقيق بعين الاعتبار أي معلومات أو بيانات بعد يوم ٥ مايو ٢٠٠٩م (باعتباره اليوم الأخير من الزيارة التدقيقية) لغرض عملية التدقيق هذه، باستثناء تلك البيانات الموجودة مسبقاً والتي طلبها فريق التدقيق سلفاً على وجه التحديد، و/أو التي تقدمت بها المؤسسة ضمن ردها على النسخة الخامسة من التقرير.

ويتضمن تقرير تدقيق الجودة المؤسسية للكلية الذي أصدرته الهيئة ملخصاً للنتائج الرسمية الموثقة والمدعومة بالأدلة، التي توصل إليها الفريق أثناء عملية التدقيق. كما يتضمن التقرير الإشادات بجوانب الأداء الجيد التي شحصها الفريق في عمل الكلية، والتوكيدات على بعض الجوانب التي تبذل فيها الكلية جهوداً متواصلة لتحسين أدائها، والتي رأى الفريق ضرورة دعمها ومساندتها، إلى جانب عدد من التوصيات الهامة التي أراد الفريق أن يلفت اهتمام الكلية نحوها بوصفها فرصاً ممكنة لتحسين الأداء، والتي لم تقم الكلية بمعالجتها على النحو المناسب حتى تاريخ الزيارة التدقيقية. وبعبارة أخرى، فإن هذا التقرير يهدف إلى بيان عدد من الملاحظات الهامة والمتوازنة، ولكنه لا يتناول جميع القضايا والأنظمة المطبقة في الكلية.

ومن الجدير بالذكر أن كافة أنشطة التدقيق التي قام بها فريق التدقيق، بالإضافة إلى إعداد هذا التقرير، قد جرت وفق الضوابط التي تتبناها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في عمليات التدقيق. وقد صادق مجلس إدارة المجلس بتاريخ ٣ إبريل ٢٠١٠م على إصدار هذا التقرير.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي قد أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٠/٥٤م لتحل محل مجلس الاعتماد. ومن ضمن مسؤوليات الهيئة القيام بعمليات تدقيق الجودة لمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان، وللمزيد من المعلومات عن الهيئة، بالإمكان زيارة موقعها الإلكتروني <http://www.oaaa.gov.om/>. كما يمكن الحصول على التفاصيل الكاملة لعملية تدقيق الجودة في "دليل تدقيق الجودة: المرحلة الأولى من الاعتماد المؤسسي" على الرابط http://www.oaaa.gov.om/QAM_2008_FINAL2.pdf

٢. ملخص النتائج

كلية العلوم التطبيقية في عبري هي واحدة من ست كليات تمثل منظومة كليات العلوم التطبيقية في سلطنة عمان تحت إشراف وزارة التعليم العالي، وكانت سابقاً إحدى كليات التربية الستة التي تم تحويلها جميعاً إلى كليات علوم تطبيقية بعد أن كانت قد حققت هدفها في تزويد قطاع التربية والتعليم بأعداد كافية من المعلمين العمانيين المؤهلين. وقد جاء تأسيس منظومة كليات العلوم التطبيقية استجابة للحاجة لتوفير خريجين أكثر تماشياً مع احتياجات قطاعي الأعمال والصناعة في السلطنة. وتركز كل واحدة من هذه الكليات على تخصص معين. وفي عام ٢٠٠٨م، بلغ عدد الطلبة في كلية العلوم التطبيقية بعبري ١٤٠٢ طالباً وطالبة يدرسون في البرنامج التأسيسي وأربعة برامج تخصصية هي: تقنية المعلومات، ودراسات الاتصال، والتصميم، وإدارة الأعمال الدولية. وتماشياً مع استراتيجية وزارة التعليم العالي

بجعل كليات العلوم التطبيقية مراكز للتميز، ستطرح كلية العلوم التطبيقية بعبري، انطلاقاً من العام ٢٠٠٩م تخصصي التصميم وتقنية المعلومات فقط.

وتقيم وزارة التعليم العالي، وليس كليات العلوم التطبيقية منفردة، اتفاقية ارتباط أكاديمي مع اتحاد يضم مجموعة من مؤسسات التعليم العالي النيوزلندية، وهو اتحاد مكوّن من خمس جامعات وكليات نيوزلندية مع شركة للاستشارات الاجتماعية. وهناك مستوى عال من السيطرة المركزية لوزارة التعليم العالي على أنشطة الكلية وعلى طرح البرامج الأكاديمية الجديدة. وفي الفترة التي أُجريت فيها عملية التدقيق، كانت الكلية تشارف على إنهاء عامها الثالث من العمل من أصل أربعة أعوام دراسية يقضيها الطلبة للحصول على درجة البكالوريوس. لذا، فالكلية ليس لها خريجون بعد من هذه البرامج الجديدة.

لقد كانت وثيقة الدراسة الذاتية التي تقدمت بها الكلية حسنة الإعداد وتنم عن انفتاح وأمانة بخصوص نتائج المراجعة الذاتية التي قامت بها الكلية. وتضمنت تلك الوثيقة العديد من الإشارات لمواد مساندة لم تقدمها الكلية بمعية هذه الوثيقة بادئ الأمر. وحالما استلم فريق المراجعة تلك المواد المساندة الإضافية، صار بالإمكان القيام بمراجعة أكثر شمولية للوثيقة. وقد وجد فريق التدقيق أن الوثيقة قد ركزت بصورة رئيسة على بعدي النهج والتنفيذ من بين الأبعاد الأربعة لنموذج التحليل الرباعي (نهج-تنفيذ-نتائج-تحسين-ADRI). وكانت هناك القليل من الأدلة على وجود عملية لجمع البيانات للاستفادة منها في التحسينات، أو على وجود أنظمة راسخة لضمان الجودة في هذه المؤسسة.

ولمنظومة كليات العلوم التطبيقية رؤية ورسالة وقيم وأهداف استراتيجية مشتركة ومحددة، أعدتها وزارة التعليم العالي. ويعتقد فريق التدقيق بأن هذه جميعاً مناسبة وأنها ستوجه كلية العلوم التطبيقية بعبري نحو المستقبل. وتتواءم الخطة التشغيلية لهذه الكلية بصورة جيدة مع عملية التخطيط الاستراتيجي المركزية. ومع ذلك، فقد لاحظ فريق التدقيق أن افتقار الخطة التشغيلية لمؤشرات أداء وأهداف قابلة للقياس سوف يعقّد مهمة الكلية في قياس انجازاتها مقابل هذه الأهداف الاستراتيجية.

وفي الوقت الذي تنص فيه رسالة كليات العلوم التطبيقية على "خلق" معرفة حديثة، مما يشير إلى وجوب تطوير الكلية لخطة بحثية واضحة، وإن تكن ذات طبيعة عملية وتطبيقية، فإن الفريق لم يلمس سوى القليل من التطور في هذا الاتجاه، مع عدم وجود خطة بحثية ولا سياسة متصلة، ولا إجراءات أو موارد مخصصة لدعم النشاط البحثي.

ولوزارة التعليم العالي سيطرة مركزية قوية على توجه كلية العلوم التطبيقية بعبري خلال مرحلة تحولها إلى كلية علوم تطبيقية، وكذلك خلال مرحلة طرح البرامج الأكاديمية النيوزلندية. إلا أن الفريق المراجعة يرى أن نموذج إدارة وعمل أكثر استقلالية سيخدم الكلية على نحو أفضل في المرحلة القادمة. وهذه الاستقلالية ضرورية على وجه الخصوص لحاجة الكلية إلى بناء علاقات وروابط أقوى مع جهات العمل والصناعة لضمان جاهزية خريجها للمساعدة في تنمية السلطنة. ولهذا السبب وغيره، شدد فريق التدقيق على ضرورة تقوية التعاون المدروس مع قطاع العمل والصناعة.

وقد انبهر فريق التدقيق بمستوى تفاني الإدارة العليا في قيادة الكلية في وجهتها الجديدة، وكذلك بمدى التزام موظفي الكلية بتقديم الدعم المناسب للطلبة لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم التعليمية. ويظهر هذا التفاني والالتزام في فترة انتقالية يسودها التحدي، حيث تفضي الأنظمة الإدارية المركزية الناشئة وأساليب التمويل في الغالب إلى نقص أو بطء في توفير المرافق التدريسية والموارد البشرية.

وعلى العموم يشعر طلبة الكلية بالارتياح حيال تجربتهم في الكلية. ومع ذلك، فقد كان لفريق التدقيق شيء من القلق من ضعف أداء الطلبة الذكور، وعدم حصولهم على فرص متكافئة (مع الطالبات) في استخدام مرافق الكلية، الذي ربما يكون أحد أسباب ضعف أدائهم.

لقد قدمت مجموعة الكليات النيوزلندية، وفي غالب الأحيان، مناهج دراسية ومصادر تدريسية وتعليمية مناسبة، ويعكس النجاح في تنفيذها إلى الآن التزام وزارة التعليم العالي وموظفي الكلية. وأي مشاكل في هذه العملية ترتبط في المقام الأول بعملية مواءمة المواد الدراسية للسياق الوطني العماني، والأطر الزمنية المحددة لإيصالها إلى الكادر التدريسي، وأنماط الإدارة المركزية المتبعة. ويرى فريق التدقيق بأن من الأهمية بمكان أن تولي الكلية اهتماما كبيرا بنتائج وتوصيات المراجعة الرسمية لتنفيذ البرامج الأكاديمية، والتي قام بها سوية كل من وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد، ومجموعة الكليات النيوزلندية في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٨م. كما يحث الفريق الكلية على تطوير أنظمة للمراقبة والمساءلة لتوجيه التقدم في تنفيذ خطة العمل التي تم تطويرها لتنفيذ تلك التوصيات.

لقد وجد فريق التدقيق بأن على الكلية إيلاء المزيد من الاهتمام لقضايا تطوير وإدارة ونشر السياسات، وفرص الحصول على خدمات تتعلق بالتطوير الوظيفي وتظلمات الطلبة وشكاواهم، والعديد من القضايا الأكاديمية الأخرى، وتنفيذ هذه الخدمات. كما يمكن تحسين الوصول إلى السياسات والإجراءات والاطلاع عليها من خلال تطوير الكلية لشبكة معلوماتية داخلية أو موقع إلكتروني، وتطوير أنظمة اتصال داخل الكلية، تكون في متناول الجميع سواء الناطقين باللغة العربية أم الإنجليزية.

وللكلية التزام قوي نحو تطوير البنية الأساسية لتقنية المعلومات من أجل دعم البرامج الأكاديمية الجديدة. وقد تأكد الفريق خلال الزيارة الميدانية للكلية من وجود مختبرات جديدة لتقنية المعلومات إلى جانب مركز تقنيات التعليم. إن التطوير المستمر لأنظمة تقنية المعلومات الإدارية، بما في ذلك نظام المعلومات الطلابية، سيكون مهما لدعم عمليات جمع وتحليل البيانات الضرورية لنظام ضمان الجودة، حديث النشأة، حيث تشكو الكلية حاليا من نقص كبير في أنظمة راسخة لجمع وتحليل البيانات، وهو جانب يستدعي المعالجة والاهتمام.

لقد وجد الفريق أن الكلية تحظى بالتقدير في أوساط المجتمع المحلي، وأكدت المقابلات مشاركة الطلبة والموظفين الفاعلة والنشطة في الفعاليات والأنشطة الاجتماعية.

وعلى العموم، يعتقد مجلس الاعتماد أن الكلية تدير مرحلة انتقالها إلى كلية علوم تطبيقية على نحو جيد، وأن هناك الكثير من الالتزام والنوايا الحسنة بهذا الخصوص من قبل إدارة الكلية وموظفيها، إلى جانب الكوادر المعنية في وزارة التعليم العالي؛ من أجل دعم رسالة التعليم والتعلم الجديدة. إلا أنه لا

يزال أمام الكلية عمل كبير لتأسيس أنظمة جمع وتحليل بيانات لغرض تأسيس أنظمة جودة فاعلة تعني بأنشطتها الرئيسية.

وفيما يلي ملخص بالإشادات والتوكيدات والتوصيات التي خلص إليها فريق التدقيق. وكما سبقت الإشارة، فإن الفريق لم يرتب هذه النتائج وفق أولويتها، بل أنها مرتبة حسب تسلسل ورودها في سياق التقرير.

وتؤكد الهيئة على أن عدد الإشادات والتوكيدات والتوصيات الواردة في التقرير ليس مهماً بقدر أهمية محتوى هذه الاستنتاجات ومضامينها. فعلى سبيل المثال، قد تركز بعض التوصيات على جوانب مهمة جداً مثل تقويم أداء الطلبة، ولكن البعض الآخر قد يركز على جوانب أقل أهمية مثل صيانة أجهزة التعليم الصيفية. لذا، فإنه من غير المناسب مقارنة مؤسسات التعليم العالي بالاستناد فقط إلى عدد الإشادات والتوكيدات والتوصيات الواردة في كل تقرير بوصفها مؤشراً وحيداً على جودة هذه المؤسسات.

أ. ملخص الإشادات

الإشادة الرسمية هي الاعتراف بأحد الجوانب المتميزة من الأداء الجيد.

1. يشيد مجلس الاعتماد بالإدارة العليا لكلية العلوم التطبيقية عبري لقيادتها للمؤسسة والتزامها ومبادراتها المتعلقة بتوجه الكلية الجديد، وفق الرؤية الاستراتيجية لمنظومة كليات العلوم التطبيقية.
2. يشيد مجلس الاعتماد بكلية العلوم التطبيقية عبري لمشاركة موظفيها وطلبتها في أنشطة المجتمع المحلي.
3. يشيد مجلس الاعتماد بكلية العلوم التطبيقية عبري لتقديمها خدمات تقنية المعلومات لدعم البرامج الأكاديمية.
4. يشيد مجلس الاعتماد بكلية العلوم التطبيقية عبري لمبادراتها في طرح دورات تعليم اللغة الإنجليزية للموظفين الإداريين مما سيمكنهم من العمل بكفاءة أعلى داخل الكلية.
5. يشيد مجلس الاعتماد بكلية العلوم التطبيقية عبري لنطاق إصداراتها، ومنها على سبيل المثال صحيفة (The Ibrians)، وكذلك لأنشطتها في مجال الاتصال الخارجي.

ب. ملخص التوكيدات

التوكيد الرسمي إقرار بأن المؤسسة قامت بتشخيص إحدى الفرص الهامة للتحسين، وأنها أظهرت التزاماً واضحاً ومناسباً للتعامل مع تلك الحالة.

1. يدعم مجلس الاعتماد مبادرة كلية العلوم التطبيقية عبري في استحداث منصب مساعد العميد لشؤون الطلبة؛ من أجل فصل الشؤون الأكاديمية عن شؤون الطلبة.

٢. يدعم مجلس الاعتماد جهود كلية العلوم التطبيقية عبري لضمان إعداد كافة مواد ومحتويات المقررات الدراسية في الوقت المناسب وقبل الشروع بطرح هذه المقررات.
٣. يدعم مجلس الاعتماد جهود كلية العلوم التطبيقية عبري في الانتقال إلى نظام الممتحنين الخارجيين.
٤. يدعم مجلس الاعتماد جهود كلية العلوم التطبيقية عبري في إشراك قطاع الصناعة والمجتمع المحلي في وضع خططها السنوية، التي يفترض أن تتضمن مجموعة محددة من الأهداف.
٥. يدعم مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية عبري لعملها حالياً على تطوير موقعها الإلكتروني بوصفه واجهة هامة للتواصل بين موظفي الكلية وطلبتها والمجتمع المحلي.
٦. يدعم مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية عبري في توجيهها نحو إدخال تقنيات التعلم الإلكتروني، والتزامها بالمزيد من التطبيق الواسع لهذه الوسيلة التعليمية.
٧. يتفق مجلس الاعتماد مع كلية العلوم التطبيقية في عبري حول ضرورة تحسين نظام الإرشاد الأكاديمي الحالي، ويدعم جهودها في توفير المزيد من الدعم العملي الفاعل لعملية الإرشاد الأكاديمي.
٨. يدعم مجلس الاعتماد جهود كلية العلوم التطبيقية عبري في تكيف مختلف أنظمتها مع احتياجات وضع الكلية الجديد.
٩. يدعم مجلس الاعتماد جهود كلية العلوم التطبيقية عبري (إلى جانب وزارة التعليم العالي) في تشييد المزيد من الأبنية لإسكان الطلبة من الذكور والإناث، وضمان تلبية احتياجات الطلبة الذكور في هذا الجانب.
١٠. يدعم مجلس الاعتماد جهود كلية العلوم التطبيقية عبري في إشراك الطلبة في لجان الأقسام وأخذ آرائهم حول خدمات الكلية، بما فيها خدمات الإعاشة.
١١. يدعم مجلس الاعتماد جهود كلية العلوم التطبيقية عبري في تحسين نهجها المتبع في تعريف الموظفين الجدد في جميع تقسيمات الكلية.
١٢. يدعم مجلس الاعتماد جهود كلية العلوم التطبيقية عبري من أجل توضيح أدوار ومسؤوليات مختلف التقسيمات الخدمية من أجل تجنب التداخل بينها.

ج. ملخص التوصيات

التوصية هي لفت انتباه المؤسسة إلى وجود فرصة هامة للتحسين في جانب ما من جوانب أداؤها، والتي لم تشخصها المؤسسة بصورة دقيقة أو أنها لم تقم بمعالجتها على النحو المناسب حتى الآن.

١. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية عبري بالعمل على تحقيق قدر كاف من الاستقلالية في تطوير الملكية الأكاديمية، ووضع والمبادرات، وكذلك ضمان مزيد من الاستقلالية في إدارة شؤونها المالية.
٢. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية عبري بوضع أنظمة واضحة للمحاسبة ورصد التقدم في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالتعامل مع التوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية التي قام بها الفريق النيوزلندي، وإعداد دراسة لتقييم مدى فاعلية تنفيذ نتائج وتوصيات هذه المراجعة.

٣. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بتقوية استراتيجيتها الخاصة بالتعاون مع القطاع الصناعي من حيث مشاركة الطلبة، ونقل المعرفة، ومواءمة المخرجات لمتطلبات سوق العمل، وقابلية الخريجين للتوظيف، وأن تشمل التقوية كافة أنشطة الكلية وعملياتها.
٤. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بتطوير مؤشرات أداء وأهداف قابلة للقياس في خطتها التشغيلية، والنظر في إمكانية قياسها مرجعياً مع الكليات المماثلة ضمن منظومة كليات العلوم التطبيقية.
٥. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بتجميع سياساتها الأكاديمية المصادق عليها (في وثيقة موحدة)، وضمان نشرها، وسهولة الوصول إليها، وتنفيذها على نحو فاعل.
٦. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بتطوير وتنفيذ سياسة وإجراءات فاعلة لشكاوى وتظلمات الطلبة، وتوفير معلومات عنها في دليل الطالب.
٧. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بإعادة النظر بالأغراض الاستراتيجية والفائدة المرجوة من مصطلح "مركز التميز" وأثاره المحتملة في البرامج التي لا تتماشى مع هذا المسمى.
٨. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بتطوير توصيف متنسق للسمات المأمول تحقيقها في الخريجين، ونشرها على نطاق واسع بين أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة وأصحاب العمل المحتملين.
٩. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بإشراك مدرسيها وممثلي القطاع الصناعي المحلي وأصحاب العمل في آليات مراجعة مقرراتها وبرامجها الأكاديمية في المستقبل.
١٠. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري باتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة العبء التدريسي الكبير لأعضاء الهيئة الأكاديمية في قسيمي التصميم ودراسات الاتصال.
١١. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بتطوير سياسة انتحال شاملة ومعتمدة، وتعميمها، وتنفيذها، ومراقبة الالتزام بها؛ لضمان الاتساق في معالجة حالات الانتحال عبر جميع أقسام الكلية.
١٢. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بإعطاء الأولوية لتصميم هياكل وأنظمة لإدارة تعاون قطاعي الأعمال والصناعة فيما يخص تدريب الطلبة في مواقع العمل وعمليات الإشراف عليهم.
١٣. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بتطوير سياسة تقويم شاملة وتعميمها، ومراقبة الالتزام بها؛ لضمان الاتساق في التقويم عبر جميع الأقسام الأكاديمية.
١٤. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بدعم المبادرات الهادفة إلى معالجة انخفاض الأداء لدى الطلبة الذكور.
١٥. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري ببناء قدرات بحثية تستند إلى خطة بحثية واستشارية مركزة، تتماشى مع رسالة الكلية ورؤيتها.
١٦. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بضمان توفير الموارد اللازمة لدعم أهداف الخطة البحثية والاستشارية.
١٧. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بتطوير خطط شاملة لإدراج متطلبات أقسامها الأكاديمية ضمن خططها السنوية؛ من أجل تقديم الدعم الأكاديمي الفاعل لهذه الأقسام.

١٨. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بتطوير وتنفيذ أنظمة فاعلة وكفوءة تسمح باقتناء الكتب والمواد التعليمية في الوقت المناسب، وأن تضمن حيازة المكتبة للمقتنيات والمصادر المناسبة والكافية لكل برنامج دراسي.
١٩. يوصي مجلس الاعتماد بأن تكون جميع خدمات تقنية المعلومات المتوفرة لدعم عملية تعلم طلبة كلية العلوم التطبيقية بعبري، بما في ذلك مختبرات الحاسب الآلي، متاحة بالتساوي لجميع الطلبة.
٢٠. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بتطوير أنظمة لجمع التغذية الراجعة من الطلبة حول كافة جوانب التعلم والخدمات المساندة، بصورة منتظمة وتحليلها ونشر النتائج المترتبة عليها.
٢١. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بتطوير قدراتها على التعامل المباشر مع المسائل السلوكية للطلبة.
٢٢. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري بتطوير خطة شاملة لتطوير أعضاء الهيئة الأكاديمية، إلى جانب وضع سياسة وإجراءات لتوفير الموارد اللازمة لدعم هذه الخطة، واعتبار ذلك مسألة عاجلة.
٢٣. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية في عبري بتعزيز استخدام الوسائط الإلكترونية في أنظمة المعلومات والاتصال؛ للمساعدة في عملية اتخاذ القرارات وضمان تزويد مجتمع الكلية بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب.
٢٤. يوصي مجلس الاعتماد كلية العلوم التطبيقية بعبري باتباع نهج ثنائي اللغة في الاتصال والتوثيق؛ لضمان وصول كافة المعنيين من طلبة وموظفين للمعلومات المتعلقة بهم.

٣. التعريفات

في هذا الملخص، يكون للكلمات والمصطلحات أدناه المعنى الموضح قرين كل منها، ما لم يقتض السياق غير ذلك:

- التدقيق: عملية تدقيق الجودة المؤسسية لكلية العلوم التطبيقية بعبري
- التقرير: النسخة الأصلية الكاملة من تقرير تدقيق الجودة المؤسسية
- الفريق: فريق تدقيق الجودة المؤسسية
- الكلية: كلية العلوم التطبيقية بعبري
- المجلس: مجلس الاعتماد

٤. أعضاء الفريق

- د. شوبا زكاريا عميدة كلية مجان الجامعية، سلطنة عمان
- أ/ إين هوك مدير عام مساعد، التعليم ما بعد الثانوي، وغير الحكومي، وزارة التعليم والتدريب، ولاية كوينزلاند، استراليا

د. أحمد الغساني
عميد الكلية التقنية العليا، سلطنة عمان

بروفيسور/زبيس كليك
نائب رئيس سابق للشؤون الأكاديمية، جامعة ساذرن كروس،
أستراليا

د. ديفد بالفريمان
أستاذ مساعد، جامعة الشيخ زايد، الإمارات العربية المتحدة

بروفيسورة/ديبورا كلايتون
مديرة عملية المراجعة (الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي)

٥. ملاحظة قانونية

هذه الترجمة هي ملخص للنسخة الأصلية من تقرير تدقيق الجودة المؤسسية لكلية العلوم التطبيقية بعبري، الصادر باللغة الإنجليزية، والمنشور في الموقع الإلكتروني للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي على الرابط: http://www.oaaa.gov.om/Review/cas_ibri_audit_report_v6_final.pdf. وفي حال وجود أي اختلاف في المضامين بين التقرير وترجمة الملخص، فإن التقرير الأصلي يعتبر المرجع النهائي.